

المضامين الاقتصادية لتصنيف البنك المركزي الجزائري للمدة 2016-2020

The economic implications of Algerian central bank balance sheet Classification for the period 2016 – 2020

أ.م.د. عبد الرسول علي حسين /المشرف

Abdul rasool Ali Husain
economicsaah@gmail.com

شهد علي سالم /الباحث

Shahad Ali Salim
shahadali.s@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية: البنك المركزي، تصنيف البنوك المركزية، العملة الاجنبية.

Key words: Central Bank, central banks classification, Foreign exchange

المستخلص

تعد ميزانية البنك المركزي ذات اهمية بالغة لأرتباط هذه الميزانية العمومية بالاهداف التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها، حيث تنعكس اهداف البنك المركزي على حجم وتكوين ميزانيته، لكن تواجها صعوبات عند المقارنة بين الميزانيات التي تعتمد مبادئ محاسبية مختلفة، لذا فإن هذا البحث الذي بين ايدينا يوفر مجموعة من المؤشرات التي تساعد على إجراء المقارنات بين الميزانيات المختلفة بغض النظر عن المبادئ المحاسبية المتبعة، وبالتالي فإن هذا البحث يتغلب على مشكلة عدم التجانس في الميزانيات، بالاضافة الى ذلك يوفر البحث الذي بين ايدينا مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاستدلال من خلالها على طبيعة الاقتصاد من حيث كونه ريعياً او غير ذلك. واهم ما توصل اليه البحث هو ان الاقتصاد الجزائري الريعي معتمد على النفط في ايراداته وحيازته من العملة الاجنبية لهذا يجب العمل على تنويع مصادر الايرادات الحكومية كوسيلة لتنويع مصادر حيازة العملة الاجنبية.

Abstract

The Balance Sheet of Central Bank has great importance because it is linked to the goals that the Central Bank seeks to achieve. These objectives are reflected in the size and composition of its Balance Sheet, but we face difficulties when comparing the central bank sheets, which are adopting different accounting principles. This research in our hands provides a set of indicators that help to make comparisons between different Balance Sheets regardless of the accounting principles used, that is, this research overcomes the problem of heterogeneity in Central Bank Balance Sheets, in addition, the research provides a set of indicators through which the nature of the economy can be inferred in terms of being renty or otherwise. Among the most important findings of the research is: that the Algerian rentier economy is dependent on oil in its revenues and its possession of foreign currency; Therefore, work must be done to diversify the sources of government revenues as a means to diversify the sources of foreign currency acquisition.

المقدمة:

تعد الميزانية العمومية للبنك المركزي مرآة للاقتصاد، اي انها تعكس الخصائص العامة للاقتصاد من كونه اقتصاداً ريعياً او متنوعاً. وميزانية البنك المركزي تحتل اهمية كبيرة بالنسبة للباحثين والمتخصصين في هذا الشأن، لأن الميزانية توضح الاهداف التي ترغب السلطات النقدية في تحقيقه فضلاً عن انها توضح المدى الذي تم به تحقيق هذه الاهداف، ولكن التحدي الكبير الذي يواجه الباحثين في استخدام بيانات الميزانية العمومية للبنك المركزي من اجل تقييم ادارة السياسة النقدية هو عدم التماثل وعدم الشفافية في البيانات المعلنة وهذا ناجم عن جملة اسباب منها تباين المعايير المحاسبية الدولية والاجراءات المؤسسية التي تعرف العلاقة بين البنوك المركزية والحكومة.

مشكلة البحث: وجود انحرافات او تشوهات في تصنيف البنك المركزي الجزائري في جانبي الموجودات والمطلوبات، وهذا الانحراف يعكسه النسب المرتفعة لتصنيفه مصدراً للعملة لجانب المطلوبات و حائزاً للموجودات الاجنبية ومقرضاً للقطاع الخاص لجانب الموجودات.

فرضية البحث:

1- إن ميزانيات البنوك المركزية تمثل انعكاساً لخصائص الاقتصاد الحقيقية والنقدية
2- تصنيف البنك المركزي الجزائري بكونه حائزاً للموجودات الاجنبية ومقرضاً للقطاع الخاص في جانب الموجودات، ومصدراً للعملة في جانب المطلوبات.

اهداف البحث:

1- توفير معايير للمقارنة بين الميزانيات المختلفة بغض النظر عن طبيعة المبادئ المعتمدة في اعدادها.
2- إن اللجوء الى هذه المعايير يساعدنا في ايجاد المشتركات بين البنوك المركزية أي ان استخدام التصنيف يساعدنا في الخروج من حالة الفوضى التي تواجهنا عند المقارنة بين الميزانيات، التي لم تكن ممكنة في ظل عدم توفر هذه المعايير.

ابعاد البحث: البعد المكاني: الاقتصاد الجزائري، البعد الزماني: يتحدد بالمدة 2016-2020.

منهجية البحث: تم استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي، بأسلوب وصفي تحليلي رياضي. هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور، يتناول المحور الاول الجانب النظري لميزانية البنك المركزي وآلية تصنيف هذه الميزانية في المحور الثاني، اما المحور الثالث فركز على تصنيف ميزانية البنك المركزي الجزائري لجانبي الموجودات والمطلوبات وقد ختم البحث بالتوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول: ميزانية البنك المركزي ومكوناتها

اولاً: مفهوم ميزانية البنك المركزي: ان الميزانية العمومية للبنك المركزي تمثل قائمة مالية تتكون من جانبين هما، الموجودات والمطلوبات (Akinkunmi,2018:20). والميزانية العمومية سواء على مستوى الشركات او على مستوى البنك المركزي تعطي صورة عن الوضع المالي للمؤسسة التي تمثلها في وقت محدد. وهذا يعني انه يمكن انشاء ميزانيات عمومية اسبوعية او شهرية او ربع سنوية او سنوية. ولكن الميزانيات العامة للشركات تختلف عن نظيرتها لدى البنك المركزي:

1- ان الهدف الرئيس لميزانية البنك المركزي هو ضمان استقراره النظام المالي، في حين ان الهدف الرئيسي لميزانية الشركة هو تقديم وصف دقيق للوضع المالي للشركة لحائزي الاسهم.

2- إن نظام ميزانية البنك المركزي يغطي النظام المالي للاقتصاد بأكمله، في حين ان نظام ميزانية الشركة قابل للتطبيق على كل انواع الشركات.

3- إن موجودات ومطلوبات البنك المركزي تختلف بشكل كبير عن نظيرتها لدى الشركات.

4- إن الاوضاع الاقتصادية تؤثر على مكونات ميزانية البنك المركزي ولكن ذلك يكون له تأثيراً ضئيلاً على ميزانية الشركات (Akinkunmi,2018:24).

ثانياً، مكونات ميزانية البنك المركزي: تتكون ميزانية البنك المركزي من جانبين هما الموجودات والمطلوبات. وتمثل الموجودات ما يمتلكه البنك المركزي من مستحقات على الآخرين، اما مطلوباته فتمثل مستحقات الغير عليه، اي ان الميزانية تكشف عن الكيفية التي يحصل بها البنك المركزي على موارده، والكيفية التي يستخدم بها هذه الموارد، وبالتالي فهي توضح المركز المالي للبنك المركزي (عبد الحسين، 2015: 86).

الجدول(1): نموذج مبسط لميزانية البنك المركزي

المطلوبات	الموجودات
العملة في التداول	صافي الموجودات الاجنبية
الاحتياطيات المصرفية	صافي الموجودات الحكومية
رأس المال والاحتياطيات	صافي عمليات البنك المركزي
	الموجودات الاخرى

المصدر/ من اعداد الباحثين

وفيما يلي شرح موجز لمكونات الميزانية:

أ. جانب الموجودات. اولاً، الموجودات الاجنبية: تتكون الموجودات الاجنبية من العملات الاجنبية والذهب وحقوق السحب الخاصة. وتشكل العملات الاجنبية الشكل الرئيس لهذه الموجودات. إذ أن البنوك المركزية تستخدم العملات الاجنبية للتدخل في سوق العملات الاجنبية للدفاع عن قيمة العملة المحلية. إذ يقوم البنك المركزي ببيع العملات الاجنبية في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية في حين انه يقوم بشراء العملات الاجنبية في حالة تدهور قيمة العملة المحلية. لذا نجد ان البنوك المركزية التي تتبنى نظام سعر الصرف الثابت، تحتفظ بكميات كبيرة من العملة الاجنبية، مقارنةً بالبنوك التي تتبع نظام سعر الصرف المرن من اجل انجاز هذه المهمة. فضلاً عن ما تقدم فإنها تستخدم الموجودات الاجنبية لتلبية الالتزامات الاجنبية (الديون العامة والخاصة) وكذلك لتغطية الميزان التجاري. بالاضافة الى ذلك فإن البنوك المركزية تحتفظ بالعملات الاجنبية في جانب المطلوبات التي تعود للمصارف المركزية الاخرى، لذلك تظهر فقرة الموجودات الاجنبية في الميزانية بشكل صافٍ، لتعبر عن الفرق بين موجودات البنك ومطلوباته من العملة الاجنبية (Nugee,2000:6-7).

ثانياً، صافي الارصدة الحكومية: ان البنوك المركزية في العديد من الدول تعمل كمصرف للحكومة فحينما تودع الحكومة اموالها لدى البنك المركزي فانها تظهر كمطلوبات في ميزانيته. وهذا الحساب يتأثر بالاجراءات التي تتخذها الحكومة ففي حالة قيام الحكومة بفرض الضرائب، فان هذا الاجراء سيؤدي الى زيادة ارصدة الحكومة لدى البنك، وبالمقابل فان زيادة النفقات الحكومية ودفع الرواتب سيؤدي الى تخفيض هذه الارصدة لدى البنك المركزي. واذا ما عجزت الحكومة عن تمويل نفقاتها بالطرق التقليدية (الضرائب، بيع الاوراق المالية للجمهور)، فإن البنك المركزي يمكن ان يسد العجز

في الانفاق عن طريق شراء الاوراق المالية الحكومية، اي عن طريق تنقيد الدين العام. ونظراً لما يترتب مع هذه الطريقة في التمويل من آثار تضخمية، فإن الكثير من الدول حظرت التمويل المباشر للحكومة من قبل البنك المركزي. تختار الحكومات إيداع الودائع لدى البنك المركزي بدلاً من المصارف التجارية لعدد من الأسباب: الأول هو الحياد التنافسي، وعدم الرغبة في إعطاء حكم لمصرف واحد خاص فضلاً عن مخاطر الائتمان. في بعض الأحيان، يمكن أن تكون الودائع الحكومية عنصراً متقلباً مما يؤدي إلى مشكلات في ادارة السيولة، لهذا السبب توجد في بعض البلدان ترتيبات للتنسيق والإخطار بين الحكومة والبنك المركزي تحكم تحركات الودائع. هناك أيضاً مسألة العائد الذي يتعين دفعه على الأموال التي تضعها الحكومات مع البنوك المركزية والتي قد تتوقف على ما إذا كان ينظر إلى البنك المركزي على أنه "مصرف" أو "مدير أموال" للحكومة. في حين يمكن القول إن انخفاض الودائع الحكومية له نفس التأثير على السيولة مثل إقراض البنك المركزي للحكومة، إلا أنه في الممارسة العملية لا ينظر إليه على أنه ينطوي على نفس المخاطر على استقلال البنك المركزي أو القيود المفروضة على تشغيل السياسة النقدية (Hawkins, 2003:79-80).

ثالثاً، عمليات البنك المركزي صافي القروض للقطاع الخاص: وتتضمن هذه العمليات الاجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير على احتياطات المصارف. اي ان هذه العمليات تنطوي على توفير السيولة للجهاز المصرفي او امتصاصها. فالبنك المركزي يوفر السيولة للسوق، من خلال عمليات السوق المفتوحة او من خلال نافذة الخصم والتي تسمى في المملكة المتحدة بالتسهيلات القائمة (Standing Facilities) (Casu & et.al, 2006:119) اما عملية امتصاص السيولة من قبل البنك المركزي فتتم من خلال استخدام ادوات الدين ذات الاجال المختلفة لجعل السوق في حالة توازن، اي الوصول الى النقطة التي تتوافق فيها الاحتياطات الطوعية واسعار الفائدة السوقية مع السياسة النقدية المتبعة (Rule, 2015:17).

رابعاً، الموجودات الاخرى: تكون بشكل أصول حقيقية كالبنية والمعدات والآلات في البنك المركزي أي الموجودات الثابتة (عمر، 2009: 34).

ب) جانب المطلوبات. اولاً، العملة: وهي تمثل النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي، والتي يتم بواسطتها اجراء المعاملات اليومية من قبل الجمهور. إن نسبةً من هذه العملة يتم الاحتفاظ بها في المصارف، وهذه النسبة ترتبط بعلاقة طردية بمدى تطور العادات والاجهزة المصرفية. الطلب على العملة يخضع لتقلبات ترتبط بعوامل قصيرة الاجل، واخرى طويلة الأجل. ففي الاجل القصير يزداد الطلب على العملة في نهاية الاسبوع، وينخفض في بدايته اذ تعتمد الشركات في بداية الاسبوع الى ايداع ما بحوزتها من ارصدة نقدية. وكذلك يزداد الطلب على النقود على المستوى الشهري، لاسيما اذا تم دفع الرواتب نقداً. كذلك يزداد الطلب على العملة في ايام العطل الرسمية كعيد الميلاد وعيد الفطر بالاضافة الى ذلك، تشهد البلدان ذات الوجهات السياحية ارتفاعاً كبيراً في الطلب على العملة في اوقات الذروة السياحية. اما في الامد الطويل فان الطلب على العملة يرتبط بجملة عوامل، تتمثل بالنتائج المحلي الاجمالي، الذي يزداد مع مرور الزمن وهو ما يؤدي الى زيادة الطلب على العملة. وكذلك تكلفة الاحتفاظ بالنقود، والمتمثلة بسعر الفائدة حيث يزداد الطلب على العملة مع انخفاض سعر الفائدة وينخفض بزيادته. اما العامل الاخر فيتمثل بتقنيات الدفع كالبطاقات الائتمانية، وانتشار اجهزة الصراف الالي. واخيراً فان مدى الثقة بالبنك المركزي له تأثير على حجم الطلب على العملة.

فحينما تنخفض ثقة الجمهور بالبنك المركزي ومدى قدرته على الحفاظ على قيمة العملة، فإنهم يلجأون الى تسوية معاملاتهم بعيداً عن العملة المحلية، كاللجوء الى الدولار* (Rule,2015:8-9). إن البنوك المركزية تحتكر إصدار الأوراق النقدية لذا فإن دور المقرض (الملاذ الأخير) يقع عليها، ففي اوقات الضائقة المالية يمكن للبنك المركزي فقط أن يكون مقرضاً موثقاً به كمالاً أخيراً ويمكن استخدام قدرته على الإصدار النقدي لتوفير اصول سائلة لأي مصرف يواجه صعوبة (Caruana, 11: 1-2).

ثانياً، الاحتياطات المصرفية: تمثل الاحتياطات المصرفية الاموال التي يتم ايداعها ليلاً في حساب لدى البنك المركزي، وبالتالي فانها تمثل مطلوبات على البنك المركزي. وهذه الاحتياطات تشكل مع العملة المصرفية بين زبائن البنوك المختلفة يتم تسويتها بشكل مباشر او غير مباشر من خلال تحويل حساب الاحتياطات لدى البنك المركزي. كما أن الاحتياطات تساعد في ادارة مخاطر السيولة التي تنشأ بشكل طبيعي نتيجة العمليات المصرفية (Clews & et.al, 2010: 292). وتنقسم الاحتياطات المصرفية الى نوعين، الاولى هي الاحتياطات القانونية، التي يجب ان تحتفظ بها المصارف كنسبة معينة من الودائع المودعة لديها. وهدفها مواجهة عمليات السحب من قبل الزبائن من جهة، فضلاً عن تنفيذ اهداف السياسة النقدية. حيث تقوم السلطات النقدية بزيادة هذه النسبة في حالة التضخم من اجل تخفيض عرض النقود وتقليل هذه النسبة في حالة الانكماش الاقتصادي. والثاني هو الاحتياطات الطوعية او الاضافية، التي تحتفظ بها المصارف بمحض ارادتها. فمثلاً قد تحتفظ المصارف باحتياطات تبلغ 20% من الودائع، مع ان الاحتياطات المطلوبة من قبل البنك المركزي هي 10%، فان الاحتياطات المتبقية البالغة 10% تمثل احتياطات طوعية، تستخدمها المصارف لمواجهة عمليات سحب الودائع غير المتوقعة. إن العملة والاحتياطات بنوعيهما يمثلان ما يسمى بالمطلوبات النقدية او الاساس النقدي، او كما يطلق عليه بالنقود ذات القوة الفائقة، التي تؤثر بشكل كبير على عرض النقود (Mishkin, 2016: 387-388).

ثالثاً، رأس المال: تشمل ميزانية البنك المركزي على فقرة رأس المال في جانب المطلوبات وهي بذلك لا تختلف عن ميزانية الشركات الخاصة، إذ يعمل رأس المال على مستوى البنك المركزي او الشركات الخاصة كمصد للالزامات. ولكن ما يميز البنك المركزي من ناحية رأس المال، هو عدم وجود قواعد تلزمه، كما هو الحال بالنسبة للمصارف الخاصة، بحجم معين من رأس المال. ذلك ان البنك المركزي في العادة، لا يمكن ان يتعرض لعسر- في السيولة، طالما كان هو المصدر للعملة القانونية. ومع ذلك فان الدراسات الحديثة خلصت الى أنه إذا ما أريد للبنك المركزي أن يؤدي مهامه بنجاح، فان ذلك يتطلب منه الاحتفاظ برأس مال موجب (Binseil& et.al, 2004: 7).

* هو استخدام الدولار جنباً الى جنب مع العملة المحلية في اجراء المعاملات اليومية. والدولرة تكون على ثلاثة مستويات، الاول هو دولرة الموجودات، والثاني الدولرة شبه الرسمية التي يتم فيها التخلي عن العملة الرسمية واستخدام الدولار كعملة محلية. للمزيد من الاطلاع حول موضوع الدولرة يمكن مراجعة:

- 1- IZe. A and Levy-yeyati. E. (1998). Dollarization of Financial intermediation: causes and policy implications. IMF Working paper.
- 2- Goldajn. I. and Olivares. G. (2000). Full Dollarization: The case of panama, pontificia universidade catolica, Rio de Janeiro.

وهناك من يرى ان البنوك المركزية ليست بحاجة الى رأس المال، مستدلين على ذلك بأن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وبنك كندا، وبنك المانيا كل هذه البنوك عملت برأس مال مساوٍ للصفر من دون ان يكون لذلك تأثيراً ملموساً على سياساتها وريحيتها (Stella, 1997: 8). في حين أكد آخرون على انه بالرغم من ان ميزانية البنك المركزي تكون مصممة بالمعنى القانوني بما يتوافق مع طريقة اعداد الميزانيات في القطاع الخاص، فان الاهداف النهائية للبنوك المركزية تختلف بشكل جذري عن نظيرتها في القطاع الخاص. ففي حين يركز القطاع الخاص على الارباح وتعظيم قيمة الاسهم، فان البنوك المركزية تهتم بتحقيق أهداف السياسة النقدية مما يجعل من الامثل اجتماعياً للبنك المركزي ان يخسر الاموال ويتحمل المزيد من المخاطر (Rule, 2015: 14-15). بعد هذا الاستعراض الوجيز لمكونات ميزانية البنك المركزي، فإنه ولمقتضيات البحث التي تتناول تصنيف البنوك المركزية بحسب مكونات ميزانياتها، فإنه يمكن إعادة صياغة هذه الميزانية كما مبين في الجدول ادناه، علماً ان هذه الصياغة لا تتعارض مع الأسس المعمول بها في بناء هذه الميزانيات.

جدول(2): نموذج معدل لميزانية البنك المركزي:

المطلوبات	الموجودات
العملة	الموجودات الاجنبية
الاحتياطيات المصرفية	القروض للحكومة
الودائع الحكومية	القروض للقطاع الخاص

المصدر/ من اعداد الباحثين.

المحور الثاني: تصنيف البنوك المركزية، غالباً ما يقتصر التحليل المقارن لسياسات الميزانية العمومية للبنك المركزي على مناقشة مقاييس الحجم اذ تحلل العديد من الدراسات تطور إجمالي حجم الميزانية العمومية. ومع ذلك فإن مؤشرات الحجم هذه لا تأخذ في الاعتبار أن تصميم سياسات الميزانية العمومية يختلف اختلافاً كبيراً بين البنوك المركزية، مما يعكس الاختلافات في الأساس المنطقي لتنفيذ هذه السياسات لذلك من أجل تعزيز فهم سياسات الميزانية العمومية يركز هذا المبحث على التطورات في تكوين الميزانيات العمومية للبنوك المركزية، أي التوزيع النسبي العام للموجودات والمطلوبات (Pattipeilohy, 2016: 5). لذلك يوجد لدينا تصنيفان رئيسان لميزانية البنك المركزي، الاول على مستوى الموجودات، والثاني على مستوى المطلوبات. وينقسم كلا التصنيفين الى تصنيفات فرعية كما هو موضح ادناه:

مخطط (1): تصنيف ميزانية البنك المركزي.



المصدر/ المخطط من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

Pattipeilohy, C . (2016). A comparative analysis of developments in central bank balance sheet composition. De Nederlandsche Bank, Working paper No. 510. p.5

وسوف تتم الاستعانة بالميزانية العمومية المبسطة للبنك المركزي المبينة ادناه لغرض اجراء هذه التصنيفات:

الجدول(3): مكونات تصنيفات البنك المركزي:

المطلوبات	الموجودات
العملة في التداول	الموجودات الاجنبية
الاحتياطيات المصرفية	ديون القطاع الخاص المحلية
ودائع الحكومة	ديون القطاع العام المحلية
Bn	FX
RS	L
Rg	G

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على:

*Pattipeilohy,C . (2016).Acomparative analysis of developments in central bank balance sheet composition.DeNederlandsche Bank,Working paperNo.510.p.5

المطلب الأول، معايير تصنيف موجودات البنك المركزي، تتكون موجودات البنك المركزي من ثلاث فقرات رئيسة هي الموجودات الأجنبية والموجودات المحلية التي تنقسم الى موجودات عامة (أوراق مالية حكومية) وموجودات خاصة (قروض للقطاع الخاص). من خلال هذه الفقرات نحصل على ثلاث مؤشرات او معايير للتصنيف في جانب الموجودات وعلى النحو الآتي:

أولاً: البنك المركزي حائز للموجودات الأجنبية والتي سنرمز لها (FX): وهنا يصنّف البنك المركزي على أنه حائز للموجودات الأجنبية، اذا كانت الموجودات الأجنبية تشكل أكثر من نصف الموجودات المحلية (G+L)، حيث ان (G) تمثل الموجودات الحكومية أو العامة، فيما تمثل (L) الموجودات المحلية الخاصة. ثانياً: البنك المركزي حائز للموجودات المحلية الحكومية (الأوراق المالية الحكومية): اذا كانت الموجودات المحلية تشكل أكثر من نصف موجودات البنك المركزي أولاً، واذا كانت الموجودات المحلية الحكومية (G) تشكل أكثر من نصف الموجودات المحلية.

ثالثاً: البنك المركزي كمقرض للقطاع الخاص: وهنا يصنّف البنك المركزي على أنه مقرض للقطاع الخاص، اذا كانت الموجودات المحلية تشكل أكثر من نصف موجودات البنك المركزي أولاً والموجودات المحلية الخاصة تشكل أكثر من نصف الموجودات المحلية. ويمكن تلخيص ما تقدّم باستخدام الجدول (4) الذي يوضح آلية ومعايير احتساب تصنيف موجودات البنوك المركزية.

جدول (4): معايير تصنيف البنوك المركزية بحسب مطلوباتها:

التصنيف	قاعدة التصنيف	الشرح او المفهوم
حائز للموجودات الاجنبية	$FX^* > G^* + L^*$	حينما تشكل الموجودات الاجنبية أكثر من نصف موجودات البنك المركزي
حائز للموجودات الحكومية (الاوراق المالية الحكومية)	$G + L > FX$, and $G > L$	-الموجودات المحلية اكبر من نصف موجودات البنك المركزي -الموجودات الحكومية اكبر من نصف الموجودات المحلية
مقرض للقطاع الخاص	$G + L > FX$, and $L > G$	-الموجودات المحلية تشكل اكثر من نصف موجودات البنك المركزي -موجودات القطاع الخاص (القروض للقطاع الخاص) تشكل اكثر من نصف الموجودات المحلية

L: الموجودات المحلية الخاصة

G: الموجودات المحلية الحكومية

FX: الموجودات الاجنبية

المصدر/ الباحثين بالاعتماد على:

*Pattipeilohy,C . (2016).Acomparative analysis of developments in central bank balance sheet composition.DeNederlandsche Bank,Working paperNo.510.p.9.

المطلب الثاني، معايير تصنيف مطلوبات البنك المركزي، تتكون مطلوبات البنك المركزي من ثلاث فقرات رئيسة تتمثل بالعملة في التداول، والاحتياطيات المصرفية وودائع الحكومة. لذا فان تصنيف البنوك المركزية في جانب المطلوبات او بناءً على الفقرات اعلاه يتضمن ثلاثة مؤشرات هي:

1- مصدر للعملة. 2- بنك البنوك. 3- بنك الحكومة. لذا سنقوم بتوضيح المقصود بهذه المؤشرات على النحو الآتي:

اولاً: البنك المركزي كمصدر للعملة: حيث يصنف البنك المركزي على انه مصدر للعملة، اذا كانت اجمالي الودائع (العامة والخاصة) تشكل اقل من 10% من العملة في التداول. ويمكن وضع ذلك رياضياً على النحو الآتي: $Bn > 10\%(Rg + Rs)$ إذ أن:

Bn : العملة في التداول. Rg : الودائع الحكومية. Rs : الودائع الخاصة.

اي أن البنك المركزي يصنف على أنه مصدرًا للعملة، في حال كون العملة المحلية تشكل نسبة تفوق 10% من الموجودات المحلية، أي القروض للقطاعين العام والخاص.

ثانياً: البنك المركزي كبنك للحكومة: حيث يصنف البنك المركزي على انه بنك للحكومة على وفق معيارين: المعيار الاول: هو ان يكون اجمالي الودائع (العامة والخاصة) اكبر من (10%) من العملة في التداول، أي أن: $Bn < 10\%(Rg + Rs)$

المعيار الثاني: هو أن تشكل الودائع الحكومية اكثر من نصف اجمالي الودائع. أي أن: $Rg > Rs$

ثالثاً: البنك المركزي كبنك للبنوك: يصنف البنك المركزي كبنك للبنوك على وفق معيارين هما: المعيار الاول: أن تشكل مجموع الودائع (العامة والخاصة) اكثر من 10% من العملة في التداول. أي أن: $Bn < 10\%(Rg + Rs)$

المعيار الثاني: أن تشكل ودائع القطاع المصرفي (الخاصة) اكثر من نصف الودائع الكلية، أي أن: $Rg > Rs$ ، ومن هذا يتضح أن تحول تصنيف البنك المركزي من كونه بنكاً للحكومة او بنكاً للبنوك يعتمد على حجم ودائع القطاع الخاص الى الودائع الكلية. ويمكن تلخيص ما تقدم من خلال الجدول (5) الذي يوضح معايير أو مؤشرات تصنيف البنوك المركزية بناءً على مطلوباتها وعلى النحو الآتي:

جدول(5): معايير تصنيف البنوك المركزية بحسب مطلوباتها

التصنيف	قاعدة او معيار التصنيف	الشرح أو المفهوم
اولاً: مصدر للعملة	$Bn^* > 10\%(Rg^* + Rs^*)$	حينما يشكل اجمالي الودائع (العامة والخاصة) أقل من 10% من العملة في التداول.
ثانياً: بنك الحكومة	1- $Bn < 10\%(Rg + Rs)$ 2- $Rg > Rs$	1- حينما تشكل العملة في التداول اقل من 10% من اجمالي الودائع (العامة والخاصة). 2- حينما تكون الودائع الحكومية اكبر من الودائع الخاصة.

*المصدر/من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

*Pattipeilohy, C. (2016). A comparative analysis of developments in central bank balance sheet composition. De Nederlandsche Bank, Working paper No. 510. p.9.

Bn : العملة المصدرة

Rg : الودائع الحكومي

Rs : الودائع الخاصة

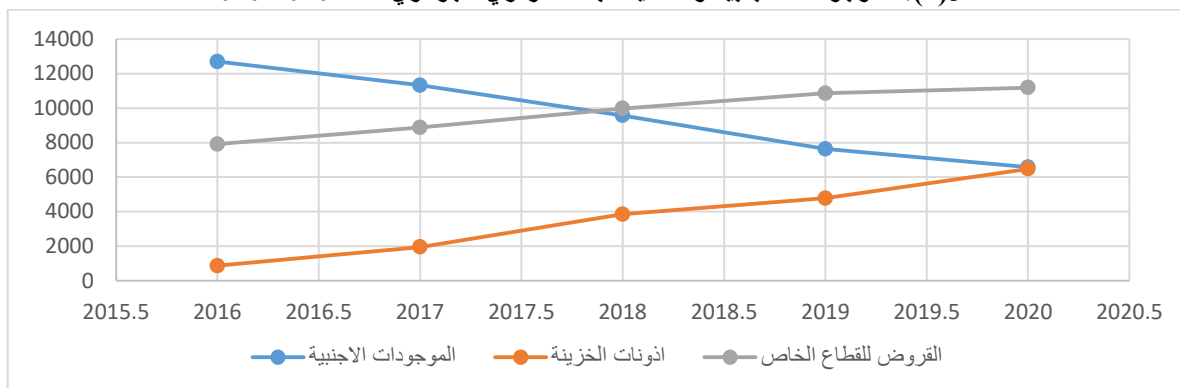
المحور الثالث: تصنيف ميزانية البنك المركزي الجزائري

اولاً: تصنيف البنك المركزي الجزائري بحسب موجوداته: سنقوم باستعراض بيانات الموجودات الاجنبية والمحلية في الجدول (6) اللازمة لإجراء تصنيف البنك المركزي الجزائري بحسب موجوداته: جدول(6): الموجودات الاجنبية والمحلية للبنك المركزي الجزائري للمدة 2016-2020 (مليار دينار).

السنوات	الموجودات الاجنبية FX	ادوات الخزينة G	القروض للقطاع الخاص L
2016	12694.2	870.1	7907.8
2017	11320.8	1957.4	8877.9
2018	9572.4	3857.8	9974.0
2019	7638.6	4782.4	10855.6
2020	6576.3	6480.3	11180.2

المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 54 جوان 2021 ورقم 59 2022.

شكل(1): الموجودات الاجنبية والمحلية للبنك المركزي الجزائري للمدة 2016-2020



*من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(6).

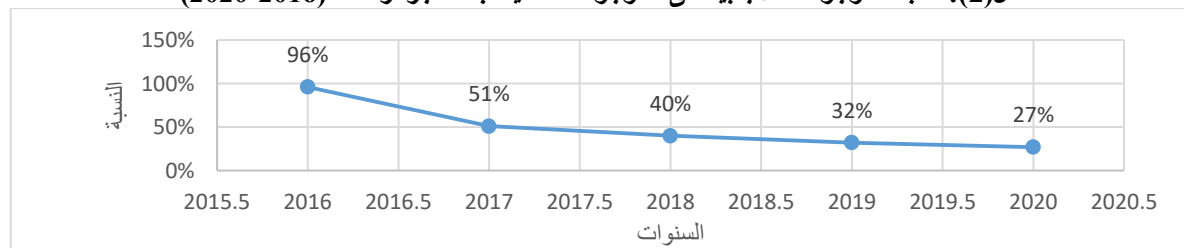
يتضح من الجدول (6) الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري التي تجعل منه اقتصاد يعتمد في تطوره على العوائد النفطية وهذا ما نلاحظه في كبر حجم الموجودات الاجنبية، اذ تنعكس تغيرات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري حيث ان الايرادات النفطية تشكل ما يقارب 98% من الصادرات وهذه الاخيرة تربطها علاقة طردية باسعار النفط فتتأثر بها ارتفاعا وانخفاضا. (ابتسام & عبد الوهاب، 2020: 521) وقد بلغ التغير في العملة الاجنبية FX من 15522.6 مليار ديناراً جزائري الى 12694.2 مليار ديناراً جزائري للسنوات 2016-2015 على التوالي، نلاحظ هنا انخفاضاً في حيازة العملة الاجنبية ذلك بسبب انخفاض اسعار النفط كما ذكرنا سابقاً واستمر هذا الانخفاض الى نهاية السلسلة في الجدول(6) والشكل(1)، بينما ترتفع القروض للقطاع الخاص بصورة تدريجية الى ان تصل لأعلى مستوى لها في سنة 2020 اذ بلغت 11180.2 مليار دينار. ومن خلال ما تقدم نتوصل الى تصنيف البنك المركزي الجزائري بحسب موجوداته، كما موضح في الجدول(7):

جدول(7): تصنيف موجودات البنك المركزي الجزائري للمدة 2020-2016 (مليار دينار).

التصنيف	السنوات	النسبة
حائز للموجودات الاجنبية	2016	96%
حائز للموجودات الاجنبية	2017	51%
مقرض للقطاع الخاص	2018	40%
مقرض للقطاع الخاص	2019	32%
مقرض للقطاع الخاص	2020	27%

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

شكل(2): نسبة الموجودات الاجنبية الى الموجودات الكلية لبنك الجزائر للمدة(2020-2016)



المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(7).

ومن خلال الجدول (7) نلاحظ أن البنك المركزي الجزائري وبناءً على المعايير المستخدمة في التصنيف أنه يصنف حائز للموجودات الاجنبية للسنوات (2016-2017) وهذا التصنيف يدعمه الشكل البياني (2) الذي يوضح لنا أن نسبة الموجودات كانت تتراوح بين (96%-51%)، وهو ما يتوافق مع المعيار المعتمد في تصنيف البنوك المركزية على أنها حائزة للموجودات الاجنبية. لكن نلاحظ تغير تصنيف البنك المركزي الجزائري لجانب الموجودات للسنوات (2018-2020) الى مقرض للقطاع الخاص، وقد تراوحت النسبة بين (27%-63%)، نتيجة سياسة التسهيلات الكمية* التي اتبعتها الجزائر بعد انهيار اسعار النفط في سنة 2017 وهذا حول البنك المركزي الجزائري من حائز للموجودات الاجنبية الى مقرض للقطاع الخاص (يونسى & مدوخ، 2019: 350).

ثانياً: المضامين الاقتصادية لتصنيف البنك المركزي الجزائري حائزاً للموجودات الاجنبية ومقرضاً للقطاع الخاص. يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصادات الريعانية المعتمدة على النفط كمصدر رئيس لإيراداتها من العملة الاجنبية، لذلك كان هدف البنك المركزي الجزائري تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لاسيما عندما ترتفع اسعار النفط وتتحقق فوائض مالية فيستخدم البنك ادواته التقليدية لإمتصاص هذه الفوائض (يونسى- & مدوخ، 2019: 348-337) إذ يهيمن على الاقتصاد الجزائري قطاع النفط والغاز الذي يشكل 91% من اجمالي الناتج المحلي، و 93% من صادرات المنتجات، و38% من إيرادات الموازنة بين عامي 2016-2020 (البنك الدولي، 2022). بسبب هذا الاعتماد على القطاع النفطي صنف البنك المركزي الجزائري حائزاً للموجودات الاجنبية لسنتي (2016-2017)، تأثرت الجزائر على غرار الدول المنتجة للنفط بصدمة انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014، إلا ان الفترة الاخيرة وبعد الصدمة الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تدهور اسعار النفط في سنة (2016-2017) أقرت الحكومة اسلوب تمويل جديد للنشاط الاقتصادي المتمثل بالتسهيلات الكمية كما ذكرنا سابقاً إذ قام بنك الجزائر باتباع سياسة التسهيل الكمي بناءً على قانون 10/17 الذي تم اصداره بتاريخ 12 تشرين الاول (أكتوبر) عام 2017 (يونسى- & مدوخ 2019: 348-337)، هذه السياسة النقدية غير التقليدية التي اتبعها البنك المركزي الجزائري، افضت بشراء البنك الاوراق المالية المصرفية لمدة 5 سنوات اذ تغير تصنيف البنك الجزائري من حائز للموجودات الاجنبية الى مقرض للقطاع الخاص.

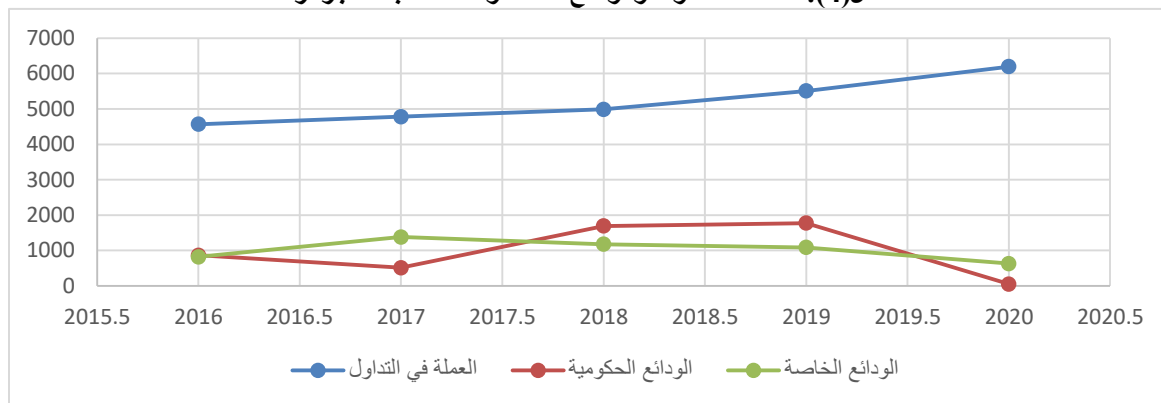
ثالثاً: تصنيف البنك المركزي الجزائري بحسب مطلوباته: سنقوم باستعراض بيانات العملة المتداولة والودائع العامة والخاصة في الجدول (8) اللازمة لإجراء تصنيف البنك المركزي الجزائري بحسب مطلوباته:

جدول (8): العملة المتداولة والودائع العامة والخاصة للبنك المركزي الجزائري للمدة 2016-2020 (مليار دينار جزائري).

السنوات	العملة في التداول Bn	الودائع الحكومية Rg	الودائع الخاصة Rs
2016	4566.9	864.2	820.9
2017	4781.7	512.8	1380.6
2018	4986.8	1694.4	1179.6
2019	5508.9	1774.4	1085.9
2020	6195.7	54.1	632.3

* المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 54 جوان 2021 ورقم 59 2022.

شكل(4): العملة المتداولة والودائع العامة والخاصة لبنك الجزائر



*المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(8).

في الجدول(8) و الشكل (4) نلاحظ ارتفاع مؤشر العملة في التداول للمدة (2016-2020)، اذ استمر المؤشر بالارتفاع التدريجي منذ 2016 الى أن وصل الى اعلى نقطة في السلسلة في سنة 2020 وهذا يدل على عدم تطور الجهاز المصرفي والعادات المصرفية، وبعد الاطلاع على نسب العملة في التداول والودائع الكلية ننتقل الان الى اجراء تصنيف البنك المركزي وفقاً للبيانات الواردة في الجدول (8) كما هو موضح في الجدول(9):

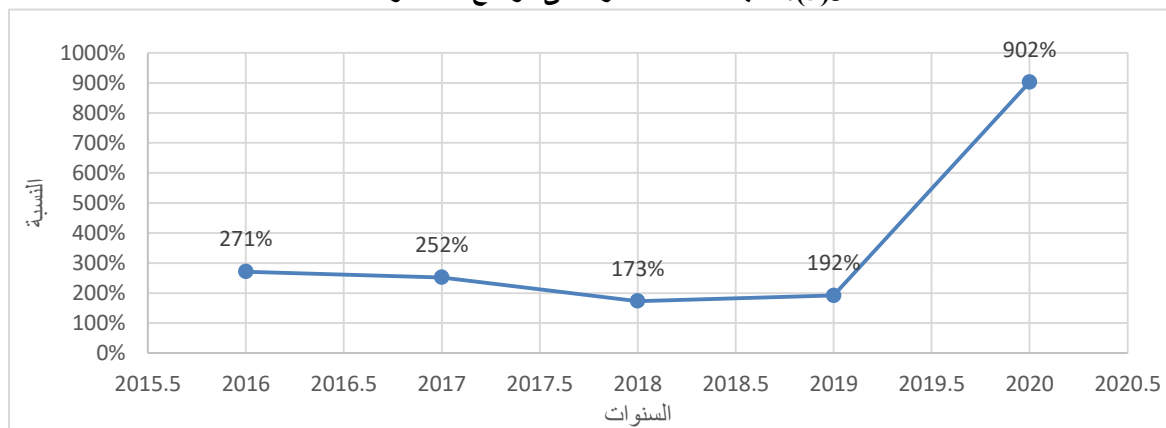
جدول(9): تصنيف مطلوبات البنك المركزي الجزائري للمدة 2016-2020 (مليار دينار جزائري).

التصنيف	$\frac{Bn}{Rg + Rs} (100)$	السنوات
مصدراً للعملة	$\frac{4566.9}{1685.1} (100) = 271.01 \%$	2016
مصدراً للعملة	$\frac{4781.7}{1893.4} (100) = 252.54\%$	2017
مصدراً للعملة	$\frac{4986.8}{2874} (100) = 173.51 \%$	2018
مصدراً للعملة	$\frac{5508.9}{2860.3} (100) = 192.59 \%$	2019
مصدراً للعملة	$\frac{6195.7}{686.4} (100) = 902.6 \%$	2020

*المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8).

من الجدول (9) والشكل(5) يتبين لنا أن نسبة العملة الى الودائع العامة والخاصة تراوحت بين (173%-902%) للمدة (2016_2020)، وهذا يعني ان نسبة العملة تجاوزت الـ 10% مع ارتفاع كبير في النسبة يدل على التشوه في تصنيفه مصدراً للعملة لذا فانه وبحسب المعايير المعتمدة في هذا البحث، يصنف البنك المركزي الجزائري على أنه مصدراً للعملة في جانب المطلوبات للمدة 2016-2020.

شكل(5): نسبة العملة المتداولة الى الودائع العامة والخاصة



*المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(9)

قيام البنك المركزي الجزائري بشراء الاوراق المالية المصرفية يعني ضمناً ضخ سيولة للمصارف هذا ما يفسر الزيادة التدريجية الواضحة خلال سنوات العينة في العملة المصدرة في الجدول(8). (يونسى. & مدوخ،2019: 348) إذ شكلت مجموع المبالغ المخصصة من قبل بنك الجزائر 6556.2 مليار دينار جزائري ضمن إطار تنفيذ برنامج التسهيل الكمي خلال المدة من شهر اكتوبر عام 2017 الى اواخر شهر يناير عام 2019. (العشي & صديقي، 2018: 262) هذا ما ادى الى الصعود المفاجئ في الودائع الخاصة لدى البنك المركزي الجزائري الى 1380.6 مليار دينار. بذلك فإن قيمة المبالغ المخصصة للتمويل غير التقليدي مثلت 46.4% في سنة 2017 وهذا هو سبب ارتفاع مؤشر التغير في العملة المتداولة من سنة 2017 الى سنة 2020 (يونسى & مدوخ،2019: 349).

رابعاً، المضامين الاقتصادية لتصنيف البنك المركزي الجزائري مصدراً للعملة: يعد استقرار الاسعار من بين أهم الاهداف التي طالما سعت السلطة النقدية إلى تحقيقها خاصةً بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط (ازمة 2014) وما نتج عنها من نمو هائل لصافي الموجودات الاجنبية التي تعتبر أهم مقابل للعملة المصدرة مما ساهم في ارتفاع المستوى العام للاسعار. وبهدف المحافظة على استقرار الاسعار يحاول في كل مرة البنك المركزي الجزائري التحكم في الكتلة النقدية من خلال استخدام أدوات تقليدية كالاحتياطي القانوني وغيرها، لكن بعد استخدامه لسياسة التسهيل الكمي قام بنك الجزائر بإصدار نقدي دون تغطية قانونية والذي كان محل نقاش وتضارب بين آراء الخبراء الاقتصاديين والسياسيين حيث حذر الخبراء الاقتصاديين من حدوث ارتفاع حاد في المستوى العام للاسعار لا يمكن التحكم به بسبب الزيادة المستمرة في الاصدار النقدي، الامر الذي يبرر الارتفاع التدريجي في العملة المصدرة من (4566.9) مليار دينار في سنة 2016 الى (6195.7) مليار ديناراً في سنة 2020. في حين أن الحكومة أعطت مبررات لسياستها من خلال اعتبار أن هذا الأسلوب طبق في الدول المتقدمة كما اعتبرت أن المبالغ المخصصة للتمويل غير التقليدي موجهة نحو الاستثمار، ويبقى هناك اختلاف كبير بين برامج التمويل غير التقليدي في الجزائر وفي الدول المتقدمة هو أن الدول المتقدمة استخدمت هذا الأسلوب لتحفيز النشاط الاقتصادي بعدما أصبحت أسعار الفائدة عديمة الفعالية أي حالة مصيدة السيولة، في حين أن الجزائر استخدمت هذا الأسلوب لتغطية عجز الميزانية بعد انخفاض أسعار النفط كما أن الدول المتقدمة تتميز بأجهزة إنتاجية نشطة تستجيب لتغيرات الكتلة النقدية بينما

الجزائر لها إمكانيات ضعيفة للرفع من أدائها الاقتصادي مما يجعل آثار هذا الإصدار النقدي تنعكس مباشرة على المستويات العامة للأسعار (يونسفي. & مدوخ، 2019: 351) هذه التداعيات الأساسية لسياسة التسهيل الكمي انعكست بصورة مباشرة على تصنيف البنك المركزي الجزائري مصدراً للنقود الورقية للسنوات (2016-2020).

الاستنتاجات والتوصيات الاستنتاجات،

- 1- إن ميزانية البنك المركزي الجزائري أظهرت إنحرافاً في التصنيف في جانبي الموجودات والمطلوبات كما توضحه البيانات التالية إذ تراوح تصنيف البنك المركزي الجزائري بين (51% - 96%) كحائز للموجودات الأجنبية و بين (59% - 72%) كمقرض للقطاع الخاص لجانب الموجودات أما المطلوبات فقد صنف مصدراً للعملة بنسبة تراوحت بين (173% - 902%).
- 2- تحقق فرضية الدراسة التي تنص على أن البنك المركزي الجزائري يصنف على أنه حائز للموجودات الأجنبية ومقرض للقطاع الخاص في جانب الموجودات ومصدراً للعملة في جانب المطلوبات.
- 3- إن البحث وفر معايير يمكن من خلالها إجراء المقارنات بين ميزانيات البنوك المركزية التي كانت أمراً متعذراً في السابق بسبب التباين في أعداد البيانات الخاصة بميزانية البنك المركزي.
- 4- على الرغم من اتباع الاقتصاد الجزائري التسيير الكمي وتغير تصنيف بنكه المركزي من حائز للموجودات الأجنبية الى مقرض للقطاع الخاص، إلا أن الجزائر استخدمت هذا الأسلوب لتغطية عجز الميزانية بعد انخفاض أسعار النفط هذا ما أدى الى ارتفاع في المستويات العامة للأسعار.
- 5- على الرغم من تحقيق سياسة التسيير الكمي مناخ شبه مستقر إلا ان اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط لا يزال كبيراً.

التوصيات،

- 1- العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري عن طريق دعم القطاعات غير النفطية، لما لهذا التنوع من دور كبير في تخفيف آثار التقلبات في أسعار النفط على حيازة العملات الأجنبية.
- 2- السيطرة على الارتفاع في المستويات العامة للأسعار وذلك لارتفاع العملة المتداولة بسبب سياسة التسيير الكمي للحد من التضخم نتيجة اتباع هذه السياسة.
- 3- اتخاذ الإجراءات التي من شأنها زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور، بهدف زيادة الإيداعات لدى المصارف والتقليل من العملة المتداولة.

REFERENCES

المصادر

المصادر العربية،

- 1 - ابتسام، عليوش قريوع و عبد الوهاب، دادن. (2020). حرب أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الريعي (الاقتصاد الجزائري نموذجاً) دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2018). مجلة افاق علمية، المجلد(12)، العدد(3): 513-532.
- 2- البنك المركزي الجزائري. (2022). النشرة الاحصائية الثلاثية. رقم 59.
- 3- العشي، وليد وصديقي، احمد (2018). تجربة التسيير الكمي في الجزائر. مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد(6): 249-268.

- 4- عمر، سعيدان.(2009). دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري. رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.
- 5- يونسي، هدى هذباء و مدوخ، ماجدة.(2019). اثر التيسير الكمي على المستوى العام للاسعار في الجزائر، مجلة افاق علمية، المجلد(11)، العدد(2): 336-356.
- 6-البنك المركزي الجزائري.(2021). النشرة الاحصائية الثلاثية. رقم 54.
- 7-الغالي، عبد الحسين جليل،2015،الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، الطبعة الاولى، بغداد، دار الكتب والوثائق.

8- البنك الدولي. (2022). راجع الرابط التالي:
<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview>

المصادر الاجنبية:

- 1-Akinkunmi, M.(2018) Central bank balance sheet and real business cycles.Boston/Berlin:Walter de Gruyter Inc.
- 2- Binseil , U and Manzanares ,A and Weller , B. (2004). The role of Central Bank capital Revisited. European Central Bank, Working paper series. No.392.
- 3- Caruana,J.(2011)Why central bank balance sheets matter: central bank balance sheets in Asia and the pacific: the policy challenges ahead, Thailand,BIS Papers No.66.
- 4- Casu , B and Girardone , C and Molyneux ,P .(2006). Introduction to Banking. England: Pearson Education Limited.
- 5- Clews , R and salmon ,C and Weeken , O. (2010). The banks money Market FrameWork , Bank of England , Quarterly Bulletin.
- 6- Goldajn. I. and Olivares. G. (2000). Full Dollarization: The case of panama, pontificia universidade catolica, Rio de Janeiro.
- 7- IZe. A and Levy-yeyati. E. (1998). Dollarization of Financial intermediation: causes and policy implications. IMF Working paper.
- 8- Mishkin, F . S. (2016). The Economics of Money, Banking and Financial Markets. (Eleventh Edition), USA: Pearson Education Global.
- 9- Nugee. J. (2000). Foreign exchange reserves management. Central Banking Studies, Bang of England.
- 10- Rule,G.(2015)Understanding the central bank balance sheet, Centre for central banking studies:pp.1-17.
- 11- Stella , P. (1997). Do Cenral Banks need Capital? , international monetary Fund, IMF Working paper.
- 12-Hawkins,J.(2003)Central bank balance sheets and fiscal operations, pp.71-80.
- 13-Pattipeilohy, C. (2016). A comparative analysis of developments in central bank balance sheet composition.